المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 24-10-2007 العـــدد : 14366
الصفحـات : 16 المسلسل : 106

وزير العدل نوه بدعم ولاة الأمر لمرفق القضاء

وزراء العدل بدول الخليج يعقدون اجتماعهم بالرياض

بحث تطبيق النظام الموحد لتنفيذ الأحكام القضائية

* عقد وزراء العدل بدول مجلس التعاون اجتماعهم التاسع عشر صباح أمس الثلاثاء بالرياض برئاسة معالي وزير العدل د.عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وقد بدأ الاجتماع بكلمة لمعالي وزير العدل رئيس الجلسة رحب فيها بأصحاب المعالي الوزراء وأعضاء الوفود المشاركة في وطنهم الثاني المملكة العربية السعودية.

وأضاف معاليه:

يأتي هذا اللقاء في مرحلة مهمة تشهدها وزارة العدل في جميع قطاعاتها وذلك بعد صدور نظام القضاء الجديد وصدور المكرمة الملكية بدعم قطاع القضاء بمبلغ سبعة آلاف مليون ريال خارج الميزانية وهي مناسبة مباركة أن نتقدم إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز على ما يحظى به مرفق القضاء من دعم متواصل توج بهذا المشروع الحضاري الضخم.

وقال معاليه:

يسرني ان افتتح الدورة التاسعة عشرة لمجلس وزراء العدل بدول مجلس التعاون متطلعاً إلى أن تضيف هذه الدورة إلى مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية مزيداً من الإنجازات في مجال العدل والقضاء ومقدراً لزملائي وزراء العدل ما لمسته منهم من حرص على خروجنا من هذه الدورة بنتائج نتوج بها اجتماعات لجان الخبراء التي سبقتنا في الدراسة والمراجعة للموضوعات المدرجة على جدول أعمال هذه الدورة.

حيث إن جدول أعمال هذه الدورة قد اشتمل على خمسة عشر بنداً بعضها انتهت دراسته من لجان الخبراء والبعض الآخر مازال قيد الدراسة والمراجعة في هذه اللجان وذلك حسبما هو مدون في مذكرات العرض المصاحب لكل موضوع.

وأضاف معاليه يقول:

لقد عودتمونا - في اجتماعاتنا السابقة - أن نتعامل مع الموضوعات

المصـــــدر :	الرياض		
التـــاريخ :	24-10-2007	العـــدد :	14366
الصفحـات :	16	المسلسل :	106

المدرجة على جدول الأعمال بموضوعية تتناسب مع سبق أن حظي به كل موضوع من تحضير ودراسة الأمر الذي يقتضي منا إعطاء الاخوة أعضاء الوفود من المستشارين والخبراء فرصة للإيضاح والشرح.

بعد ذلك ألقى مدير الإدارة القانونية بالأمانة العامة بمجلس التعاون السفير فاروق النوري كلمة الأمين العام لمجلس التعاون رفع فيها مشاعر الامتنان والتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده وشعب المملكة لاستضافة هذا الاجتماع وللترتيبات المتميزة التي واكبت انعقاده.. كما قدم الشكر لمعالي وزير العدل د. عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ لما أحاط به المجتمعين من حفاوة ورعاية كريمة.

وأضاف السفير النوري: نهنئ المملكة على صدور نظام القضاء الجديد والذي يأتي في إطار مشروع خادم الحرمين الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء وهو يعد نقلة نوعية أساسية في تحديث أجهزة السلطة القضائية وتعزيز أدائها ومن المؤمل أن يسهم في توحيد أنظمة القضاء في دول مجلس التعاون.

وبيّضن الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الأستاذ عبدالرحمن العطية أن تطلعات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون ترسخ أهمية التقارب والتكامل بين دول مجلس التعاون في المجالات العدلية والقضائية وتوجيهاتهم الدائمة لتفعيل نجاح مسيرة المجلس. عقب ذلك عقدت الجلسة الأولى المغلقة.

ويناقش الوزراء حملة من التقارير المرفوعة من لجان الخبراء المختصة وعدد من مشروعات الأنظمة والقوانين الجديدة أبرزها.. وثيقة مسقط للنظام الموحد للتسجيل العقاري العيني بدول المجلس بصيغتها الجديدة المطورة ومشروع النظام الموحد لتنفيذ الأحكام القضائية ومشروع النظام الموحد للتعاون القانوني والقضائي الدولي في المسائل الجزائية ومشروع النظام الموحد لمكافحة جرائم تقنية المعلومات.

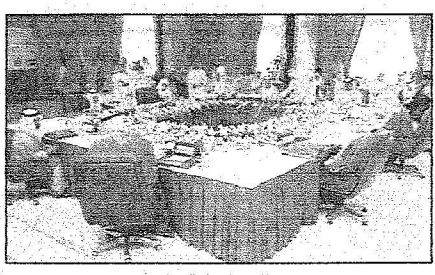

جانب من اجتماع الوزراء

تغطية - حمد الجمهور، تصوير - بندر بخش

البيان الختامي

وصدر عن الاجتماع بيان أوضح أن الوزراء ناقشوا عدداً من البنود في إطار تعزيز مسيرة التعاون المشترك بين دول مجلس التعاون في المجال العدلي والتشريعي والقضائي في ضوء توصيات الاجتماع الحادي عشر لوكلاء وزارات العدل ومنها: وثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للتسجيل العقاري العيني - بصيغتها المعدلة، ومشروع النظام (القانون) الموحد لتنفيذ الأحكام القضائية، ومشروع النظام (القانون) الموحد للتعاون القانوني والقضائي الدولي في المسائل الجزائية، ومشروع النظام (القانون) الموحد لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، ومشروع النظام (القانون) الموحدة للسلطة القضائية، ومشروع النظام (القانون) الموحد للتفتيش القضائي، إلى جانب دراسة تقارير متابعة في مواضيع الشبكة القانونية الموحدة، والزيارات القضائية، والندوات، وتنسيق المواقف.

وقد وافق الوزراء في هذا الاجتماع على تمديد العمل بوثيقة الدوحة للنظام (القانون) الموحد لأعمال كتاب العدل بصفة استرشادية لإعطاء الدول مزيداً من الوقت للاستفادة منها، وإحالة وثيقة أبوظبي للنظام (القانون) الموحد للتوفيق والمصالحة إلى لجنة الخبراء المختصين لدراستها في ضوء الملاحظات التي ستقدمها الدول الأعضاء.

وقرر الوزراء تكليف لجان الخبراء المختصة بإعادة دراسة كل من: وثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للتسجيل العقاري العيني (الصيغة الجديدة المعدلة)، مشروع النظام (القانون) الموحد لتنفيذ الأحكام القضائية، مشروع النظام (القانون) الموحد للتعاون القانوني والقضائي

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 24-10-2007 العـــدد : 14366
الصفحـات : 16 المسلسل : 106

في المسائل الجزائية، مشروع النظام (القانون) الموحد لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، مشروع النظام (القانون) الموحد للسلطة القضائية، مشروع النظام (القانون) الموحد للتفتيش القضائي.

وذلك للنظر في تعديلها في ضوء الملاحظات والمقترحات التي ستقدمها الدول الأعضاء ورفع نتائج أعمالها إلى الاجتماع القادم لوزراء العدل.

كما قرر الوزراء تكليف لجان الخبراء المختصين بإنجاز ما تبقى من مشروعات الأنظمة (القوانين) الجديدة المضمنة خطة وثيقة الدوحة لتطوير العمل العدلي المشترك التي أقرت في الاجتماع السابع عشر لأصحاب المعالي وزراء العدل.

وقد بحث الوزراء عدداً من الموضوعات التنسيقية والموضوعات الأخرى ذات الاهتمام المشترك واتخذوا بشأنها القرارات المناسبة.

وفي ختام الاجتماع رفع الوزراء برقيات شكر وتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - ملك المملكة العربية السعودية، وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام حفظه الله، لاستضافة المملكة العربية السعودية هذا الاجتماع، وما لقيه المجتمعون من حسن استقبال وكرم ضيافة، كما عبّروا عن تقديرهم لمعالي الدكتور الشيخ عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وزير العدل، والعاملين معه على جهودهم المتميزة التي ساهمت في إنجاح الاجتماع.

كما عبّر الوزراء عن شكرهم وتقديرهم للأمانة العامة ممثلة في قطاع الشؤون القانونية على ما قاموا به من إعداد وتحضير جيد لهذا الاجتماع.

وقد رحب الوزراء بالدعوة الكريمة التي وجهها معالي الأستاذ حسن بن عبدالله الغانم وزير العدل بدولة قطر لعقد اجتماعهم العشرين العام القادم في دولة قطر.